

Distr.: General
14 June 2021
Arabic
Original: English



الحالة في جنوب السودان

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن 2567 (2021)، الذي مدّد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (البعثة) حتى 15 آذار/مارس 2022، وطلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم كل 90 يوماً تقريراً عن تنفيذ ولاية البعثة. ويتناول التقرير التطورات السياسية والأمنية، والوضع الإنساني وحالة حقوق الإنسان والتقدم المحرز في تنفيذ ولاية البعثة في الفترة من 1 شباط/فبراير إلى 31 أيار/مايو 2021.

ثانياً - التطورات السياسية والاقتصادية

2 - في 22 شباط/فبراير، احتفل جنوب السودان بالذكرى السنوية الأولى لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة. وفي هذه المناسبة، أعرب الشركاء الدوليون وأصحاب المصلحة المحليون عن إشادتهم بالتقدم المحرز، ولكنهم أشاروا إلى غياب التحرك في بعض المجالات الحاسمة الأهمية. ودعا الأطراف إلى تسريع الجهود لإعادة تشكيل المجلس التشريعي الوطني الانتقالي، ووضع اللمسات الأخيرة على هيكل حكومات الولايات والحكومات المحلية، وتنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية، وإنشاء آليات للعدالة الانتقالية، والتنفيذ الشامل للاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان.

3 - وفي الفترة بين 20 شباط/فبراير و 2 آذار/مارس، أصدر رئيس جنوب السودان سلفاً كبير مراسيم رئاسية بتعيين وزراء ومستشارين ومفوضين ورؤساء لجان مستقلة على مستوى الولايات، وفوض السلطات إلى حكام الولايات تمهيداً لأدائهم اليمين. ولم تستوفِ هذه التعيينات الأحكام الواردة في الاتفاق المنشط المتصلة بتعيين نساء في 35 في المائة من هذه المناصب.

4 - وفي 23 آذار/مارس، أعلن نبال دينق نبال، وزير الشؤون الرئاسية آنذاك، أن الانتخابات المتوخى إجراؤها في عام 2022 لا يمكن إجراؤها بدون دستور دائم وتعداد للسكان. وقال إن التحضير للانتخابات



يحتاج إلى مزيد من وقت وإنما ستجرى في عام 2023. وفي 14 نيسان/أبريل، أكد السكرتير الصحفي الرئاسي أتييني ويك أتييني أن الحكومة تعزم إجراء انتخابات عامة في عام 2023.

5 - وفي 8 نيسان/أبريل في جوبا، بدأت حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة عملية مسح سكاني في جوبا، لتقدير عدد السكان بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، وحكومات السويد وأيرلندا وكينيا. وسيُسترشد بنتائج هذا المسح في التخطيط لإجراء تعداد كامل للسكان والمساكن في عام 2022. وكان آخر تعداد للسكان والمساكن قد أُجري في عام 2008.

6 - وفي 10 نيسان/أبريل، أصدر الرئيس سلسلة من المراسيم التي تنص على إعفاء عدد من كبار المسؤولين من مناصبهم وتعيين آخرين. وعيّن برنابا مريال بنجامين محل وزير الشؤون الرئاسية نبال دينق نبال. وأُعفى قائد قوات الدفاع الجنرال جونسون جمعة أوكوت من مهام منصبه، وعيّن محله مساعد قائد قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان لشؤون الإدارة والمالية الجنرال سانتينو دينق وول، المُدرج اسمه في قائمة الجزاءات بموجب قرار مجلس الأمن 2206 (2015). كما رُقّي الرئيس كير مدير جهاز الأمن الوطني، الجنرال أكول كور كوك، إلى رتبة فريق أول.

7 - وفي الفترة من 8 إلى 11 أيار/مايو، حل الرئيس المجلس التشريعي الوطني الانتقالي ومجلس الولايات، ثم أعاد تشكيل المجلس التشريعي الوطني الانتقالي المكوّن من 400 عضو في شكل برلمان يضم 550 عضواً. ولكن نسبة النساء إلى الرجال في هذه التعيينات كانت أقل من الحصة المخصصة للنساء وهي 35 في المائة.

8 - وفي 26 آذار/مارس، أنشأت وزارة العدل والشؤون الدستورية فرقة عمل للإشراف على تنفيذ الفصل الخامس من اتفاق السلام المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. غير أن مشروع النظام الأساسي ومذكرة التفاهم، اللذين يتسمان بأهمية حاسمة لتفعيل المحكمة المختلطة لجنوب السودان، لا يزالان ينتظران توقيع الحكومة والاتحاد الأفريقي.

9 - وفي الفترة من 25 إلى 27 أيار/مايو، يَسّرت اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها ومؤسسة ماكس بلانك للسلام الدولي وسيادة القانون عقد حلقة عمل لمدة ثلاثة أيام بشأن أول عملية لوضع دستور دائم. واختُتمت حلقة العمل بقرار يتصل بإنشاء المؤسسات المشاركة في العملية الدستورية وأدوارها وولاياتها؛ والتربية المدنية والمشاركة العامة؛ والدعوة إلى عقد مؤتمر دستوري وطني.

تنفيذ الاتفاق المنشط

10 - في 15 آذار/مارس، طلب الرئيس من المجلس الوطني الانتقالي تقديم تقرير عن حالة توحيد قيادة وجنود القوات الموحدة اللازمة. وفي 18 آذار/مارس، كلف رئيس المجلس الوطني الانتقالي توت غلوك، مجلس الدفاع المشترك بإعداد اقتراح لتوحيد قيادة القوات الموحدة اللازمة.

11 - وفي 22 آذار/مارس، فرض الاتحاد الأوروبي جزاءات على اللواء موسى لوكوجو، قائد قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، بسبب اختطافه وإعدامه ثلاثة ضباط تابعين للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، ومهاجمته الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في مركز موروتو التدريبي في ولاية وسط الاستوائية.

التطورات المستجدة في عملية السلام

12 - في الفترة من 8 إلى 12 آذار/مارس، عُقدت في نيفاشا، كينيا، محادثات السلام التي نُظمت بواسطة من جماعة ساننت إيجيديو بين تحالف حركات المعارضة في جنوب السودان وحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة. ووقع فصيل تحالف حركات المعارضة في جنوب السودان التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان - الأصل والجنرال بول مالونق من جبهة جنوب السودان المتحدة وحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة على إعلان المبادئ في 10 آذار/مارس. وسيكون إعلان المبادئ بمثابة الإطار التوجيهي للمحادثات المقبلة بين الأطراف.

13 - وفي 2 أيار/مايو، أكد الجنرال سيمون غاتويش دوال، رئيس أركان الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، أن جونسون أولوني، قائد فرقة أفويليك التابعة للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، قد منح نفسه ترقية إلى رتبة فريق أول. ونفى المزاعم القائلة إن جونسون أولوني ينوي الانشقاق للانضمام إلى الحكومة أو لتشكيل جماعة متمردة جديدة. وأعرب رئيس الأركان العامة عن شعوره بالإحباط بسبب تأخر تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية، وأقرّ بالتحديات الإدارية الداخلية التي يواجهها الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان.

14 - وفي 3 أيار/مايو، انضم ستيفن بوي رولنيانغ اللواء السابق في قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، إلى جبهة جنوب السودان المتحدة التابعة لمالونق. وكان ستيفن بوي واحدا من الضباط الذين قضاوا أطول مدة في صفوف قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، وقد اتهم سابقا بالخيانة وفُصل من الخدمة وجُرِد من رتبته. وذكر الجنرال بوي أن سبب انشقاقه هو سوء المعاملة التي واجهها من أفراد قوات الدفاع الشعبي في جنوب السودان، وانتشار الفساد والعشائرية في صفوفها.

الاتصالات والتطورات الإقليمية

15 - في 27 شباط/فبراير، حضر الرئيس مؤتمر القمة العادي والحادي والعشرين لرؤساء دول جماعة شرق أفريقيا، الذي عقد افتراضيا، وأوصى فيه بتنفيذ برنامج إقليمي للإعفاء من التأشيرات، ودعا إلى دعم بناء القدرات (لا سيما لتيسير قبول عضوية هيئة الإيرادات الوطنية في جنوب السودان في الاتحاد الجمركي لشرق أفريقيا)، وطلب التوصل إلى صيغة تمكن جنوب السودان من سداد ديونه الحالية على أقساط.

16 - وفي 28 آذار/مارس، شهد الرئيس كير في جوبا التوقيع على إعلان المبادئ بين الحكومة الانتقالية لجنوب السودان والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان - قطاع الشمال. واعد الرئيس كير بمواصلة بذل الجهود لإشراك حركة تحرير السودان فصيل عبد الواحد نور في محادثات السلام السودانية. واستؤنفت جولة أخرى من المحادثات في جوبا في 26 أيار/مايو.

التطورات الرئيسية الأخرى على الصعيد الوطني

17 - في 19 شباط/فبراير، أصدر قسم من مجلس أعيان جيبنيق بيانا ذكر فيه أن الاتفاق المنشط لم يعالج أسباب انعدام الأمن في البلد بسبب فشل على مستوى القيادة. ودعا المجلس إلى تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير الصادر عن مؤتمر الحوار الوطني، بما في ذلك تنظيم انتخابات عاجلة.

18 - وفي 10 أيار/مايو، قدمت اللجنة التوجيهية للحوار الوطني إلى الرئيس القرارات النهائية التي اتخذها مؤتمر الحوار الوطني والبلاغ النهائي الذي أصدره. وتعهد الرئيس بأن ينظر بعناية في التوصيات وبأن ينفذ القرارات. وأصدر الرئيس بعد ذلك مرسوماً ينص على حل اللجنة.

الحالة الاقتصادية

19 - عززت الحكومة الإصلاحات السياسية لمعالجة مسألة الإدارة المالية العامة، وتحسين الشفافية، وتعزيز حشد الإيرادات من الموارد غير النفطية. وفي آذار/مارس، وافق صندوق النقد الدولي على تقديم قرض ثانٍ قيمته 174,2 مليون دولار في إطار التسهيلات الائتمانية السريعة لتخفيف عبء ميزان المدفوعات المرتبط بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وفي أواخر آذار/مارس، التزم مصرف جنوب السودان بتوحيد سعر الصرف الرسمي والموازي، بهدف وقف تراجع قيمة الجنيه السوداني الجنوبي والحد من التضخم.

20 - وساهم انعدام الأمن الغذائي في المصاعب التي تواجهها الأسر المعيشية، وجاهدت المنظمات الإنسانية لسد الفجوة. وفي نيسان/أبريل 2021، أعلن برنامج الأغذية العالمي عن خفض الحصص الغذائية التي يقدمها لنحو 700 ألف لاجئ ومشرّد داخلياً، حيث سيحصلون على 50 في المائة من الحصص الكاملة، بعد أن كانوا يحصلون على 70 في المائة.

21 - وفي 22 آذار/مارس، أصدر مراجع الحسابات العام تقريراً عن الحسابين المفتوحين في مصرف جنوب السودان المرتبطين بإيداع 2 في المائة و 3 في المائة من صافي إيرادات النفط المخصصة للولايات والمجتمعات المنتجة للنفط، على التوالي. وبلغ مجموع المبلغ المودع في كلا الحسابين 85 735 541 دولاراً في الفترة من تموز/يوليه 2011 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. وفي الفترة من عام 2014 إلى عام 2020، صُرف من الحسابين مبلغ 84 062 073 دولاراً، منها مدفوعات قيمتها 55 925 556 دولاراً لأطراف غير تلك المنصوص عليها في قانون إدارة إيرادات النفط (2013). ولم تتطرق عملية مراجعة الحسابات إلى كيفية استخدام الأموال التي حُوّلت إلى الولايات.

ثالثاً - الحالة الأمنية

22 - ظلّت الاحتجاجات السياسية تؤخر تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية. وظلّت التحديات الاجتماعية - الاقتصادية والانقسامات العرقية وغياب الحوكمة تؤثر في البيئة الأمنية في جنوب السودان. وظهرت هذه الاتجاهات بوضوح في اندلاع أعمال القتال في أكوكا ومابان، في ولاية أعالي النيل، حيث ساهمت التعبئة العرقية والنزاعات على السلطة في زيادة انعدام الأمن المحلي. وشهدت ولاية جونقلي تصاعداً في أعمال العنف في إدارية البيبور الكبرى. وفي ولاية وسط الاستوائية، تواصلت الاشتباكات بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وجبهة الخلاص الوطني في حوادث متفرقة على درجة منخفضة من الخطورة. كما أدى التوتر السياسي والانقسامات العرقية وصعوبات كسب العيش إلى زيادة في حوادث العنف المرتبطة بالماشية في مناطق الولايات الثلاث وإراب والبحيرات والوحدة. وسُجّل نحو نصف عدد الحوادث بين شباط/فبراير وأيار/مايو في منطقة تونج الكبرى (ولاية إراب). وعموماً، كان هناك اتجاه تصاعدي في الحوادث الأمنية (35 في المائة)، مقارنة بالسنة السابقة (في الفترة بين شباط/فبراير وأيار/مايو) وبفترة

الأشهر الأربعة السابقة (بين تشرين الأول/أكتوبر 2020 وكانون الثاني/يناير 2021)، حيث أظهرت هذه المقارنة الأخيرة زيادة بنسبة 32 في المائة في الحوادث الأمنية.

منطقة أعالي النيل الكبرى

23 - شهدت منطقة أعالي النيل ثلاثة نزاعات متميزة. أولاً، اشتدت التوترات بين قبيلتي دينكا أفدانق والشلك بسبب انفصال بلدة ملكال عن مقاطعة ماكال، وهي خطوة اعتُبر أنها تحابي الدينكا أفدانق على حساب مطالبات الشلك وأسلافهم بالعاصمة الإدارية. والقرار الذي صدر مؤخراً بتعيين حاكم من قبيلة الشلك، لكفالة تمثيل الشلك عرقياً على مستوى الولاية، لا يحل في حد ذاته هذه التوترات، مثلما يتضح من مقتل أربعة من الشلك في ملكال في 27 آذار/مارس حين أطلق أفراد من ميليشيا يُشتبه في انتمائها إلى الدينكا أفدانق النار على مجموعة من المرشدين داخلياً كانوا يرحبون بالحاكم.

24 - واستمرت التوترات في مابان بسبب تخصيص منصب مفوض المقاطعة للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. وشنت ميليشيات مابانية خمسة هجمات على الأقل في ليانغ على تكنة تابعة للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وزُعم أن المهاجمين تلقوا الدعم من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وجهاز الأمن الوطني. واشتعل فتيل النزاع الثالث، بين الدينكا والنوير، عندما شن شباب النوير المسلحون هجمات انتقامية على الأجزاء الشرقية من مقاطعتي باليت وأكوكا في 3 و 4 شباط/فبراير. وتأججت التوترات مرة أخرى عندما قُتل جنديان من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان خارج حدود بلدة الناصر في 14 آذار/مارس على يد مسلح مجهول ينتمي إلى النوير. وشنت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان هجمات انتقامية على ثلاث قرى على الأقل واجتاحت قاعدة تابعة للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان.

25 - وتصاعد العنف على الصعيد دون الوطني في جونقلي في أوائل أيار/مايو، حين توغل تحالف يضم قوار النوير والدينكا من أيود وأورور وداك في إدارية البيبور الكبرى لاستعادة بعض الماشية التي أغار عليها أفراد من قبيلة المورلي. وأدى ذلك إلى تدمير بلدة غوموروك، ولا سيما الأسواق والمدارس ومرافق تابعة لمنظمات غير حكومية دولية. ويقدر عدد القتلى بنحو 68 شخصاً وعدد الجرحى بنحو 27 شخصاً. وتمثل هذه الديناميات نكسة يمكن أن تقوض عمليات السلام الجارية بين المجموعات العرقية.

26 - ووقعت عدة حوادث جسيمة في ولاية الوحدة. واشتبكت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان مع مجموعات من رعاة الماشية في محيط مقاطعة كوج في 9 فبراير/شباط، حين حاولت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان استعادة بعض الماشية المسروقة في غارات سابقة. وأدى ذلك إلى مقتل خمسة من أفراد قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان واثنين من أفراد جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان. وردت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان على ذلك بمهاجمة أربع قرى في مقاطعة كوج في 20 شباط/فبراير. وفي حادث آخر وقع في 13 أيار/مايو في مقاطعة غيت، قُتل 11 فرداً من أفراد جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان أثناء مطاردتهم مجموعة من ميوهم أغارت على قطعان الماشية. وفي مسار منفصل، شنّ مسلحون من الأبوك، من مايان في مقاطعة شرق قوقريال هجوماً على مخيم لرعاة الماشية في ميوهم في 3 نيسان/أبريل، واستولوا على عدد من رؤوس الماشية وأوقعوا خسائر بشرية. وأدى ذلك إلى شن شباب بول النوير هجمات انتقامية على منغول أبوك بايام، شرق قوقريال، في 1 و 27 أيار/مايو. وفي

3 أيار/مايو، وقع مفوض مقاطعة ميوم في كمين نصبه شباب مسلحون، وذلك أثناء محاولته استعادة الماشية المسروقة، وقُتل تسعة من حراسه الشخصيين.

المنطقة الاستوائية الكبرى

27 - وقعت في ولاية وسط الاستوائية أحداث عنف مرتبطة بحقوق ملكية الأراضي، والترحال الرعوي، والاقتتال بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وقوات جبهة الخلاص الوطني. وأدت المنازعات حول تعليم حدود الأراضي في قرية غاربو، مانجالا، إلى اندلاع اشتباكات في 4 شباط/فبراير و 1 أيار/مايو بين أفراد من قبيلة الباري ومستوطنين من الدينكا. وبالمثل، وقعت اشتباكات في 16 شباط/فبراير، بالقرب من كادورو، خارج جوبا، بين السكان الدينكا بور والبييري. ولا يزال وجود رعاة ماشية من الدينكا بور في مقاطعة كاجو كاجي، ورعاة ماشية من المونداري في مقاطعة لينيا، يغذي التوترات المحلية.

28 - واشتدت حدة التوترات بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وجبهة الخلاص الوطني مع توقف مفاوضات السلام في روما وتزايد الانقسام داخل فصائل تحالف حركات المعارضة في جنوب السودان بقيادة توماس سريلو. ووقع نحو 14 حادثاً بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وجبهة الخلاص الوطني في مقاطعات يي ولانيا وكاجو كاجي ومريدي وموروبو - ويمثل ذلك زيادة بأكثر من ثلاثة أمثال مقارنة بالفترة بين تشرين الأول/أكتوبر 2020 وكانون الثاني/يناير 2021.

29 - وفي ولاية شرق الاستوائية، ظل العنف بين قبيلتي بويّا وتوبوزا يشكل مصدر قلق أمني كبير كما يتضح من الهجوم الذي شنّه أفراد من البويّا على تكنة لقوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في لوارنغ في 22 آذار/مارس، والهجوم الانتقامي الذي شنّه أفراد من التوبوزا في 28 آذار/مارس. وفي 29 آذار/مارس، هاجم أفراد مسلحون من البويّا قافلة حاكم ولاية شرق الاستوائية، وهو من قبيلة توبوزا. وظل الإجرام سائداً على الطرق. وفي 12 أيار/مايو، قتل موظف وطني يعمل لحساب منظمة غير حكومية دولية في كمين على الطريق. وتعرّض ثلاثة موظفين إلى اعتداءات في حادثين منفصلين في دوريت في 28 نيسان/أبريل بسبب التوترات الناجمة عن ممارسات التوظيف المحلية التي تتبعها كيانات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الدولية.

منطقة بحر الغزال الكبرى

30 - شملت حوادث العنف المحلي في وارب عدة دورات عنف في منطقة تونج الكبرى. وكان عدد الحوادث التي سُجّلت في هذه الفترة أعلى من عددها في الفترة نفسها من عام 2020 (125 حادثاً في الفترة من شباط/فبراير إلى أيار/مايو 2021 مقابل 67 حادثاً في عام 2020). وفي عام 2020، تركز انعدام الأمن في مناطق الرعي في جنوب التونج، ولكنه انتقل في عام 2021 إلى شمال التونج وشرق التونج، حيث تسارعت دورات عنف متجددة ومسيسة في سياق التنافس السياسي والتحيزات العرقية المتصورة، ولا سيما ضد قبيلة لونجانق في شرق التونج.

31 - واشتدت حدة التوترات الداخلية بين الدينكا في روالبيت بيام، شمال التونج، حيث قُتل 22 مدنياً في حادث وقع في 9 شباط/فبراير، وقُتل 12 مدنياً في هجوم انتقامي شُنَّ في 13 شباط/فبراير بالقرب من بلدة وارب. وفي جنوب التونج، أدى هجوم شنّه رعاة ماشية مسلحون على مخيم لرعاة الماشية من قبيلة وونزيل في 10 شباط/فبراير إلى مقتل 14 شخصاً.

32 - ووقع معظم الحوادث التي شهدتها ولاية البحيرات على طول طرق الإمداد الرئيسية الواصلة إلى رمبيك. واندلعت أعمال عنف في رمبيك الشرقية في 17 نيسان/أبريل عندما شن أفراد من قبيلة ثيك هوجوما انتقاميا على مخيم لرعاة الماشية المانيانغ أدى إلى مقتل 22 مدنيا. واستهدف حادث بارز آخر وقع في 26 نيسان/أبريل في رمبيك أسقف أبرشية رمبيك الكاثوليكية، الذي أصيب بطلقات نارية أطلقها عليه مهاجمون مجهولو الهوية. ومقارنة بشهري كانون الأول/ديسمبر 2020 وكانون الثاني/يناير 2021، زادت الحوادث التي وقعت في ولاية البحيرات بنسبة 62 في المائة.

رابعاً - الحالة الإنسانية

33 - لا يزال النزاع المستمر على المستوى دون الوطني يؤثر سلبيا في سلامة الناس وأمنهم وحصولهم على سبل العيش والخدمات الأساسية. وطلبت خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2021 مبلغ 1,68 بليون دولار لإيصال المساعدات العاجلة المنقذة للحياة إلى 6,6 ملايين شخص (من مجموع 8,3 ملايين شخص يحتاجون إلى مساعدة) وتقديم الحماية لهم.

34 - ويواجه جنوب السودان أعلى مستويات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية منذ الاستقلال. ومن المرجح أن يعاني ما يقدر بنحو 7,2 ملايين شخص أو 60 في المائة من السكان من انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة الثالثة من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) أو ما هو أسوأ من ذلك خلال موسم الجذب بين شهري نيسان/أبريل وتموز/يوليه. ويشمل هذا الرقم 108 000 شخص في مناطق يصعب الوصول إليها في ست مقاطعات تواجه الجوع الكارثي (المرحلة الخامسة من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي).

35 - ولا يزال العنف يجتث عشرات الآلاف من الناس من أماكنهم في جميع أنحاء البلد. وشرد ما يقدر بنحو 50 000 شخص بسبب العنف على المستوى دون الوطني في منطقة تونج الكبرى. وفي أيار/مايو، شرد ما يقدر بنحو 20 ألف شخص في إدارية البيبور الكبرى بسبب أعمال العنف على المستوى دون الوطني. وعاد الكثير منهم إلى ديارهم منذ ذلك الحين. ويجري حاليا توزيع الأغذية في فرتيث، وسيبدأ توزيعها في غوموروك ولايكاونغول بمجرد أن يسمح الوضع الأمني بذلك.

36 - وظل نحو 3,82 ملايين شخص مشردين منذ عام 2013، بما في ذلك 1,62 مليون شخص مشرد داخليا في جنوب السودان و 2,2 مليون شخص مشرد في خمسة بلدان مجاورة. وذكرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن أكثر من 14 700 لاجئ عادوا تلقائيا في شهري شباط/فبراير وآذار/مارس.

37 - وفي شباط/فبراير وآذار/مارس، خلال الفيضانات غير الموسمية، شرد نحو 80 000 شخص في ولايتي جونقلي وأعالي النيل، وتضرر نحو 30 000 شخص في أكوبو (ولاية جونقلي) من جراء الفيضانات.

38 - ولا يزال إيصال المساعدات الإنسانية محفوفًا بالتحديات بسبب تجدد النزاع المسلح في أجزاء من ولاية وسط الاستوائية، مع زيادة حوادث نهب الإمدادات واستمرار العنف على المستوى دون الوطني في منطقة تونج الكبرى وإدارية البيبور الكبرى، والتحديات والهجمات التي تستهدف العاملين في المجال الإنساني في عدة مواقع على يد مجموعات من الشباب. وفي إدارية البيبور الكبرى، نُهب أو دُمّر نحو 550 طنا من الأغذية وضاعت لوازم صحية تكفي لتلبية احتياجات 25 000 شخص. وتواصلت الهجمات على

مركبات تحمل علامات واضحة تشير إلى استخدامها لتقديم المساعدة الإنسانية وازدادت حوادث نصب الكمانن. وقُتل ما لا يقل عن عاملين من عمال الإغاثة في أيار/مايو.

39 - وفي الفترة من 1 شباط/فبراير إلى 30 أيار/مايو، أُبلغ عن وقوع 203 حوادث أثرت سلباً في وصول المساعدات الإنسانية، شملت 42 كميناً و 22 عملية نهب؛ ونُقل 110 من عمال الإغاثة إلى أماكن أخرى بسبب انعدام الأمن. وواصلت السلطات المحلية في مواقع مختلفة تدخلها في عمليات توظيف العاملين في المنظمات غير الحكومية. وأعاقت الهجمات العنيفة التي شنتها جماعات الشباب على العاملين في المجال الإنساني وأصول المنظمات الإنسانية الأنشطة في باريانق والرثك وتوريت.

40 - وأدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم أوجه الضعف القائمة، حيث عرقلت خدمات التحصين الروتيني، وأضعفت قدرة النظام الصحي الهش أصلاً على معالجة الناس، وفرضت عبئاً إضافياً على الخدمات الصحية واللوازم الصحية والعاملين في المجال الصحي. ويُتوقع حدوث زيادة حادة في الإصابات المرضية والوفيات الناجمة عن الأمراض الوبائية، بما فيها الملاريا، بسبب عرقلة حملات التحصين والافتقار إلى القدرات في مجال الرعاية الصحية. وحتى 26 أيار/مايو، بلغ عدد الأشخاص الذين أظهرت الاختبارات إصابتهم بمرض كوفيد-19 688 10 شخصاً، وبلغ مجموع عدد الوفيات 115 شخصاً، بحسب ما ذكرته وزارة الصحة في جنوب السودان.

41 - و حتى 31 آذار/مارس، استطاع العاملون في المجال الإنساني إيصال المساعدات إلى 2,7 مليون شخص أو 40 في المائة من الأشخاص المستهدفين بالمساعدات الإنسانية وخدمات الحماية من خلال خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2021. ودعماً لنهج الترابط بين العمل الإنساني والسلام والتنمية، تعمل الأوساط الإنسانية في إطار خطة الاستجابة مع الجهات الفاعلة في مجال التعافي والتنمية وبناء السلام لمعالجة دوافع الاحتياجات الإنسانية واعتماد نهج تراعي ظروف النزاع. وبحلول 31 أيار/مايو، تم تأمين مبلغ 560 مليون دولار من أصل مبلغ 1,68 مليار دولار المطلوب في خطة الاستجابة الإنسانية.

خامساً - تنفيذ المهام المقررة للبعثة

ألف - دعم تنفيذ الاتفاق المنشط وعملية السلام

42 - تنتظر البعثة في أولويات التعاون الوثيق ومراحلها ومجالاته لتعظيم أثر جهودها آخذة في الحسبان الأفق التخطيطي الثلاثي السنوات الذي نص عليه التكاليف الصادر عن مجلس الأمن. وفي إطار التشاور مع المحاورين من جنوب السودان، تبحث البعثة، في جملة أمور، سبل التخفيف من حدة الحوادث المتزايدة والتكاليف البشرية للنزاعات القبلية. وفي أعقاب صدور قرار مجلس الأمن 2567 (2021)، أُوفدت بعثة لتقييم الاحتياجات الانتخابية في جنوب السودان في الفترة من 6 إلى 24 أيار/مايو.

43 - ودعمت البعثة مبادرات لتيسير إقامة علاقات عمل بناءة مع حكومات الولايات وحكومات الائتلافات المحلية المعينة حديثاً. ونظمت البعثة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) واللجنة المشتركة للرصد والتقييم المُعاد تشكيلها منتدبين لبناء الثقة والطمأنينة في غرب بحر الغزال (من 17 إلى 19 آذار/مارس) وشمال بحر الغزال (من 10 إلى 12 أيار/مايو). واختتمت المنتديان بإصدار بلاغين، والإعراب عن الالتزام ببناء الثقة والطمأنينة بين الأحزاب السياسية، والاتفاق على تشكيل تجمع تنفيذي للمرأة،

والإعلان عن تعهدات بتهيئة الظروف المؤاتية لعودة السكان المشردين. ودعا النائب الأول لرئيس جنوب السودان، ريك مشار، البعثة إلى تنظيم منتديات مماثلة في ولايات أخرى.

44 - ونُظمت مبادرات أخرى شملت عقد منتدى استشاري في ولاية البحيرات (في 16 و 17 نيسان/أبريل) ومنتدى للتخطيط الاستراتيجي في ولاية وسط الاستوائية (في 20 و 21 نيسان/أبريل)، بمشاركة الحكام ونوابهم وأعضاء مجلس الوزراء. واختتم اجتماع البحيرات باتفاق على تسوية الخلافات سلمياً، بينما نظر المسؤولون في ولاية وسط الاستوائية في استراتيجيات لمعالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية والقطاعية، واعتمدوا خريطة طريق لتحقيق رؤية الحاكم بشأن السلام والتنمية. وفي الفترة من 28 إلى 30 نيسان/أبريل، يسرت البعثة عقد منتدى لبناء الثقة والطمأنينة في ولاية وسط الاستوائية بمشاركة الحاكم ومفوضي المقاطعات ورئيس بلدية جوبا. وفي 11 و 12 أيار/مايو، نظمت البعثة لفائدة الأحزاب السياسية منتدى على المستوى الوطني بشأن العملية الانتخابية.

45 - وفي 10 آذار/مارس، نظمت البعثة حلقة نقاش على الإنترنت مع قادة الشباب والمجتمع المدني بشأن نشر المعلومات في أوساط الشباب المعنيين عن عملية وضع الدستور الدائم. وفي 16 نيسان/أبريل، في غرب بحر الغزال، يسرت البعثة تنظيم مناقشة مائدة مستديرة بشأن بناء السلام، بمشاركة 29 شابا (20 رجلاً؛ و 9 نساء) و 9 من كبار المسؤولين الحكوميين في الولاية. وفي 21 أيار/مايو، يسرت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عقد حلقة عمل استشارية لمدة يومين لفائدة أكثر من 50 مندوباً شاباً يشاركون في عملية وضع الدستور.

46 - وفي الفترة من 18 إلى 19 آذار/مارس، يسرت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) عقد حلقة عمل افتراضية لإقرار نتائج حلقات العمل التشاورية بين الجهات الفاعلة الرئيسية بشأن عملية وضع الدستور.

47 - وفي الفترة من 24 إلى 26 آذار/مارس، قدمت البعثة دعماً لوجستياً خلال زيارة وفد مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى جنوب السودان. وجمع الوفد معلومات مباشرة عن الحالة السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية، وقيم التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق المنشط.

48 - واستضافت البعثة 11 مناقشة في إذاعة مرايا حول مواضيع سياسية وأمنية وسلمية واقتصادية وجنسانية، وأتاحت منبرا للحوار مع الخبراء والقادة السياسيين والشخصيات البارزة، والتفاعل مع المستمعين.

باء - حماية المدنيين وتخفيف حدة النزاعات القبلية

49 - تصدّت البعثة للتهديدات التي تستهدف المدنيين في جنوب السودان من خلال نشر وحدات متقلة وإظهار وجود قوي لحفظه السلام، والحوار مع القادة العسكريين والسياسيين، وتنظيم أنشطة تسوية النزاعات على مستوى المجتمعات المحلية، وتقديم دعم حاسم الأهمية لمؤسسات سيادة القانون وتحقيق العدالة وغيرها من الأنشطة البرنامجية، بما في ذلك المشاريع السريعة الأثر. وتعرّض المدنيون لتهديدات بالعنف الجسدي، بما في ذلك القتل والإصابات والاختطاف والتجنيد العسكري القسري والعنف الجنسي.

50 - وأنشئت في إراب عدة قواعد عمليات مؤقتة. ويسرت البعثة مشاركة المجتمعات المحلية وقياداتها على مستوى الولاية والمستويات المحلية في شرق التونج وشمال التونج، بما في ذلك مع حاكم ولاية إراب. ويسرت البعثة إجراء حوارات بين سكان شرق التونج وشمال التونج، ونظمت أيضاً حملة سلام في شرق

قورقريال لتعزيز التماسك الاجتماعي بين رعاة الماشية. وفي جنوب التونج، نظمت البعثة حلقة عمل لبناء القدرات في الفترة من 23 إلى 26 شباط/فبراير لفائدة شيوخ القبائل وممثلي المؤسسات الحكومية والنساء والشباب بشأن الاستجابة للشواغل الناشئة المتعلقة بالحماية.

51 - وفي أعقاب هجمات الإغارة على الماشية في ولاية البحيرات، نشرت البعثة حفظة سلام في شمال رمبيك وسيّرت دوريات ردع في شرق رمبيك.

52 - وفي جونقلي الكبرى، قدمت البعثة الدعم اللوجستي إلى الجهات الفاعلة في مجال السلام في إطار حوار بين قبائل النوير والمورلي والدينكا بور، نُظّم بتمويل من صندوق فرص بناء السلام التابع للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. ووقّعت هذه القبائل على اتفاق سلام في مؤتمر عقد في الفترة من 15 إلى 25 آذار/مارس في ببيري. ويسرت البعثة عقد منتدى لقادة قوار النوير في الفترة من 5 إلى 7 أيار/مايو. وفي أعقاب أعمال العنف التي نشبت بين قبيلتي قوار النوير والمورلي، تحاورت البعثة، اعتباراً من 7 أيار/مايو، مع السلطات المحلية والقادة السياسيين وقادة الشباب وشيوخ القبائل، بالتنسيق مع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني. ونشرت البعثة أيضاً قاعدة عمليات مؤقتة في غوموروك لحماية المدنيين الذين فروا إلى بلدة البيبور، بما في ذلك المنطقة المتاخمة لقاعدة البعثة، وللحفاظ على المساعدات الغذائية الإنسانية.

53 - وفي 17 آذار/مارس، أعيد تصنيف موقع حماية المدنيين في بانتيو، الذي يأوي 97 321 مدنياً، إلى مخيم للمشردين داخليا عقب إجراء تقييم للمخاطر الأمنية مع الشركاء في مجال العمل الإنساني. وجاء ذلك في أعقاب توقيع مذكرة تفاهم بين البعثة وحاكم ولاية الوحدة، تعهد الحاكم بموجبها بتحمل المسؤولية عن الأمن وحماية المشردين داخليا وضمان احترام حقوق الإنسان المكفولة لهم. ووُضعت خطة انتقالية مشتركة بين البعثة والجهات الإنسانية ونفذتها عناصر تابعة للبعثة وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. ومع سحب قدرات البعثة العسكرية تدريجياً من موقع حماية المدنيين في بانتيو، استطاعت البعثة إنشاء قاعدة عمليات مؤقتة.

54 - وقبل إعادة تصنيف موقع حماية المدنيين، يسّرت البعثة في 16 آذار/مارس عقد اجتماع عام مع الحاكم في موقع حماية المدنيين. ومثّل المشردين داخليا في ذلك الاجتماع أعضاء اللجنة المجتمعية العليا وممثلون عن المشردين داخليا من جميع قطاعات المخيم وجماعات المجتمعات المحلية، بما في ذلك الشباب والنساء والشيوخ. وتعهد الحاكم ببناء السلام والتصدي للجريمة ودعم العودة الطوعية. وأكد رئيس اللجنة المجتمعية العليا قبول إعادة تصنيف الموقع وتعهد بالعمل مع سلطات الولاية. ولتعزيز قدرة الشرطة بالقرب من موقع حماية المدنيين في بانتيو ريثما يعاد تصنيفه، أضيف 52 شرطياً آخر إلى قوة الشرطة المشتركة الموجودة التي تضم 36 شخصاً (المكوّنة من أفراد جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان ومن أعضاء سابقين في الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان)، التي أنشئت في حزيران/يونيه 2020. ولا تزال هذه القدرة الإضافية موجودة هناك. وتواصل شرطة الأمم المتحدة تقديم الدعم إلى قوة الشرطة المشتركة عن طريق العمل في موقع مشترك، وإجراء التدريبات والرصد، وتيسير الحوار بين الشرطة ومجتمع المشردين داخليا.

55 - وظلت الحالة هادئة في مخيمات المشردين داخليا في بانتيو وبور وجوبا وواو. ورصدت البعثة التطورات، وتجاوزت مع قادة المجتمعات المحلية، واحتفظت بقدرة على الاستجابة للحوادث بسرعة عند الحاجة،

ودعمت إيصال المساعدة الإنسانية، وقدمت دعماً حاسماً للأهمية إلى السلطات، ولا سيما إلى لجنة الإغاثة والتعمير وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان. وتحسنت العلاقات بين مجتمعات المشردين داخليا والشرطة الوطنية تحسنا واضحا بعد جهود التيسير التي بذلتها البعثة. وأفاد الشركاء في مجال العمل الإنساني بأن فجوات التمويل أثرت سلبيا في تقديم الخدمات الإنسانية في مواقع حماية المدنيين السابقة والحالية.

56 - وظل موقع حماية المدنيين في ملكال محتفظاً بمركزه بسبب الحالة الأمنية المتقلبة. وردا على الهجوم الذي وقع في 27 آذار/مارس، أُمّن حفظة السلام التابعون للبعثة عودة المشردين داخليا من بلدة ملكال إلى موقع حماية المدنيين وتجاوزوا مع الحاكم ومجتمع المشردين داخليا وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان بهدف تعزيز أمن المشردين داخليا. ولن يتواصل العمل على إعادة تصنيف موقع حماية المدنيين إلا حين تكون الظروف مؤاتية، ومع ذلك أُجريت التقييمات والمشاورات وعمليات التخطيط اللازمة على المستوى الميداني لضمان التحضير بشكل مناسب لأي تعديلات مستقبلية على وضع البعثة الأمني.

57 - وواصلت البعثة جهودها الرامية إلى توفير بيئة آمنة لعودة الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين وإعادة توطينهم بشكل آمن ومستنير وطوعي ويحفظ كرامتهم. ورسمت البعثة خرائط لمناطق العودة المحتملة وللثغرات في الخدمات خلال دوريات سيرتها إلى نحو 42 موقعا في جميع الولايات العشر، وأبرزت احتياجات نحو 320 000 شخص عائد للاسترشاد بها في تخطيط مهام البعثة والأنشطة الإنسانية وأعمال الأفرقة العاملة المحلية المعنية بإيجاد الحلول. ويسّرت البعثة أيضا تقديم الدعم اللوجستي إلى 219 من العائدين من مواقع المشردين داخليا في جوبا إلى بانتيو. ويجري حاليا تنفيذ 41 مشروعا من المشاريع السريعة الأثر لتحسين البنية التحتية للخدمات الأساسية في مناطق العودة، بما في ذلك بناء غرف دراسية في شرق الاستوائية وبناء وحدات الرعاية الصحية الأولية في شمال بحر الغزال وغرب الاستوائية. وبالإضافة إلى ذلك، نظّمت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام دورات للتوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة لدعم عمليات العودة، وقامت، بناء على طلب من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بتقييم ثلاثة مواقع في ولاية أعالي النيل لتيسير إعادة التوطين التدريجي لنحو 6 000 من المشردين داخليا من ملوط.

58 - ونظمت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير 56 حلقة عمل وحوارا مجتمعيا وحملة سلام، ونشرت اتفاقات السلام المحلية واتفاقات تنظيم الترحال الرعوي، بالإضافة إلى تيسير تقديم المساعدة على بناء قدرات مسؤولي الولايات المعينين حديثا، وشيوخ القبائل، والنساء والشباب. واستفاد من هذه الأنشطة ما مجموعه 6 979 مشاركا (من بينهم 1 869 امرأة). وفي إطار مواصلة جهود البعثة الرامية إلى تعزيز بناء السلام على نحو يراعي المنظور الجنساني، نفّدت وحدة الشؤون المدنية 46 نشاطا برنامجيا شارك فيها ما لا يقل عن 27 في المائة من النساء، ونظمت أربعة منتديات مناقشة مخصصة للنساء في ولايات البحيرات وجونقلي ووسط الاستوائية انبثقت عنها خطط عمل لإشراك المرأة في أنشطة السلام والتصدي للعنف الجنساني.

59 - وبلغ مجموع الدوريات التي سيرتها البعثة حتى 31 أيار/مايو 95 480 دورية، من بينها 2 167 دورية قصيرة المدة، و 867 دورية طويلة المدة، و 178 دورية جوية دينامية، و 37 دورية نهريّة. وسيرت البعثة 731 دورية روتينية مشتركة، أي ما يعادل 22,5 في المائة، بمشاركة رجال ونساء من القوة. ونفّدت أفرقة المشاركة النسائية التابعة للبعثة 61 عملية مراعية للمنظور الجنساني. وسيرت البعثة ما مجموعه 21 728 دورية لضمان أمن مواقع حماية المدنيين السابقة والحالية.

60 - وأكملت شرطة الأمم المتحدة حتى 31 أيار/مايو ما مجموعه 1 008 دوريات شملت 412 دورية لبناء الثقة والطمأنينة، و 108 دوريات قصيرة المدة، و 29 دورية طويلة المدة، و 39 دورية جوية دينامية، و 420 دورية بارزة للعيان بوضوح. واشترك ضباط من الجنسين في تسيير 507 دوريات من مجموع هذه الدوريات الـ 1 008. وبالإضافة إلى ذلك، سَيرت شرطة الأمم المتحدة 1 155 دورية بهدف معالجة مسائل جنسانية وحماية الأطفال والأشخاص الضعفاء في المواقع التي صُنفت مؤخرًا كمخيمات للمشردين داخليا. وقدمت شرطة الأمم المتحدة أيضا دعما في مجالي التدريب والتوعية إلى اللجان المعنية بالعلاقات بين الشرطة والمجتمعات المحلية.

61 - وأتاح إعادة تصنيف مواقع حماية المدنيين لشرطة الأمم المتحدة توسيع نطاق أنشطتها من خلال العمل في مواقع مشتركة في تسعة مراكز للشرطة. ونظمت شرطة الأمم المتحدة دورات توعية وتدريب في مواقع العمل لفائدة 10 242 من أفراد جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان (من بينهم 1 485 امرأة) ونظمت 54 حلقة عمل بشأن حقوق الإنسان والعنف الجنسي والجنساني والخفارة المجتمعية لفائدة 1 604 من أفراد جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان (من بينهم 507 نساء). كما نظمت دورات تدريبية لفائدة المجتمعات المحلية، بما في ذلك أعضاء اللجان المعنية بالعلاقات بين الشرطة والمجتمعات المحلية، ومجموعات المراقبة المجتمعية المحلية في مخيمات المشردين داخليا.

62 - ونفذت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام 232 مهمة للتخلص من الذخائر المتفجرة، وأزلت 1 172 قطعة من الذخائر غير المنفجرة.

سيادة القانون والمساءلة

63 - واصلت البعثة تقديم المساعدة التقنية والدعم في مجال بناء القدرات لتعزيز المساءلة على المستوى دون الوطني. وفي نيسان/أبريل، أوفد ثمانية مستشارين لشؤون العدالة مقدمين من الحكومات (من بينهم ست نساء) إلى المكاتب الميدانية في واو وكواجوك وبانتيو وجوبا، للانضمام إلى مستشاري شؤون الإصلاحات في البعثة المنتشرين منذ كانون الأول/ديسمبر 2020. ويتولى هؤلاء المستشارون إرشاد المدعين العامين والقضاة وموظفي مؤسسات السجون الوطنيين وتقديم الدعم التقني لهم لتسهيل توسيع نطاق خدمات سيادة القانون وقطاع العدل.

64 - وواصلت البعثة وشركاؤها، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، تنفيذ مشروع ممول من صندوق جنوب السودان الاستثماري لتحقيق المصالحة والاستقرار وبناء القدرة على الصمود للتخفيف من حدة حوادث العنف المتصلة بالترحال الرعوي في واراب وغرب بحر الغزال. وفي 16 شباط/فبراير، أنشأ رئيس مجلس القضاء رسميا محكمة مشتركة خاصة متنقلة تستعمل في موقعين للحكم في القضايا المتصلة بجرائم خطيرة مثل القتل العمد والعنف الجنسي والجنساني، وإلحاق أضرار جسيمة بالمتكاثات ونهبها، وسرقة الماشية. وفي الفترة من 8 إلى 22 آذار/مارس ومن 19 نيسان/أبريل إلى 3 أيار/مايو، قدمت البعثة الدعم إلى المدعين العامين والمحققين الوطنيين لإيفادهم إلى مناطق الاضطرابات لتقييم القضايا، فكانت النتيجة جمع 1 341 شكوى بشأن 2 085 جريمة مختلفة. وفي 11 أيار/مايو، أوفد إلى كواجوك أعضاء من المحكمة المشتركة الخاصة المتنقلة، بمن فيهم قاض من قضاة المحكمة العليا، وشيوخ القبائل، ومدعون عامون وطنيون، ومحققو شرطة، ومحامو دفاع، وموظفون لشؤون

السجون، وأخصائيو في مجال تقديم الدعم النفسي - الاجتماعي للمشاركة في حلقة عمل قبل الانتشار. وستنظر المحكمة المشتركة الخاصة بالمتنقلة في القضايا حتى 7 تموز/يوليه.

65 - وفي الفترة من 3 إلى 22 آذار/مارس، قدمت البعثة الدعم إلى مديرية القضاء العسكري التابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان لإيفاد خمسة أفراد عسكريين إلى مريدي، في ولاية غرب الاستوائية، لعقد جلسات محاكمة أمام المحكمة العسكرية العامة. ونظرت المحكمة العسكرية العامة في 19 قضية، وأدان 4 أشخاص لارتكابهم أفعالاً إجرامية، بما في ذلك القتل العمد، وردت 3 قضايا. وأحيلت القضايا المتبقية إلى السلطات المختصة لاتخاذ إجراءات إدارية بشأنها.

66 - وفي المناطق التي ترتفع فيها معدلات انتشار العنف بين القبائل ومعدلات التشريد، نفذت البعثة 18 مشروعاً للأثر السريع لبناء وإصلاح مرافق سيادة القانون، بما في ذلك سجن في تونج نورث ومنزل آمن لضحايا العنف القائم على نوع الجنس في كابويتا.

جيم - رصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها

67 - وثقت البعثة 206 حوادث كان لها أثر سلبي في حالة حقوق الإنسان والحماية، ومنها حوادث القتل التعسفي، والاختطاف، والعنف الجنسي المتصل بالنزاع، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين (بما في ذلك الاحتجاز بالوكالة)، والتعذيب وسوء المعاملة، والتجنيد العسكري القسري، ونهب الممتلكات المدنية وتدميرها. وأسفرت هذه الحوادث عن وقوع ما لا يقل عن 622 إصابة بين المدنيين (444 قتيلاً و 178 جريحاً)، من بينهم 54 امرأة و 41 طفلاً، على أقل تقدير. ومن هذه الحوادث، تُسبب 152 حادثاً إلى جماعات الدفاع المدني؛ و 13 حادثاً إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان؛ و 13 حادثاً إلى جبهة الخلاص الوطني؛ و 5 حوادث إلى الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان؛ وحادثة واحدة إلى جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان؛ وحادثة واحدة إلى موظف مسؤول عن حماية الحياة البرية؛ وتُسبب حادثة واحدة بشكل مشترك إلى الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان؛ وحادثة واحدة بشكل مشترك إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان؛ وحادثة واحدة إلى عناصر حماية موكب الحاكم التابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان؛ وحادثة واحدة إلى اشتباك بين جبهة الخلاص الوطني وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان؛ وحادثة واحدة إلى اشتباكات بين الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وعناصر مسلحة (قوات الدفاع المابانية). ولم تحدّد بعد الجهة المسؤولة عن ثمانية حوادث أخرى. ووثقت البعثة تسع عمليات إعدام خارج نطاق القضاء في ولاية واراب، أدت إلى موت 20 شخصاً، ويزعم أنها نفذت بناء على تعليمات من مسؤول حكومي رفيع المستوى.

68 - وظلت الهجمات التي نفذتها جماعات الدفاع المدني المصدر الرئيسي للعنف الذي يعاني منه السكان المحليون. ووقع أكثر حوادث العنف في ولايتي واراب والبحيرات حيث سجلت فيهما نسبة 44 في المائة من الضحايا المسجلة في جميع أنحاء البلد. والحوادث التي تورطت فيها قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان/قوات ريك مشار، وجبهة الخلاص الوطني، سُجّلت بشكل رئيسي في المنطقة الاستوائية الكبرى، ولا سيما مقاطعة نهر ياي.

69 - واستمرت البعثة في تلقي تقارير تفيد بقيام جهاز الأمن الوطني بفرض الرقابة على الصحفيين والنشطاء وغيرهم من المدنيين الذين يعبرون عن آراء تنتقد الحكومة أو تخالف آرائها، ومضايقتهم واعتقالهم

واحتجازهم تعسفاً. وقد تعرض ما لا يقل عن 4 من الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان للتهديد والاعتقال والاحتجاز التعسفين بسبب أنشطتهم المهنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

70 - ولا يزال فرض عقوبة الإعدام يثير القلق لأسباب عديدة من بينها عدم توفير الضمانات المناسبة لحماية الحق في محاكمة وفق الأصول القانونية والحق في محاكمة عادلة. وتم توثيق عملية إعدام واحدة.

71 - وفي آذار/مارس، نشرت البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقريراً مشتركاً عن أعمال العنف المسلح التي ارتكبتها الميليشيات المجتمعية ضد المدنيين في منطقة جونقلي الكبرى في الفترة بين كانون الثاني/يناير وأب/أغسطس 2020. وذكر التقرير أن هذه الجماعات منظمة تنظيمياً جيداً وتستخدم أساليب عسكرية، وأنها كانت مسؤولة في غضون ثمانية أشهر عن قتل وجرح ما لا يقل عن 1 058 شخصاً من قبائل الدينكا والنوير والمورلي، واختطاف 686 امرأة وطفلاً، وعن ارتكاب ما لا يقل عن 39 حادثاً من حوادث العنف الجنسي التي تم التأكد منها. وأكد التقرير أن الحوادث التي تورطت فيها ميليشيات مجتمعية كانت المصدر الرئيسي للعنف الذي يعاني منه المدنيون منذ توقيع الاتفاق المنشط. وفي أعقاب صدور التقرير وحوارات السلام التي نظمت لاحقاً في جونقلي، يسرت البعثة الإفراج عن 63 مختطفاً والعتور على أسرهم وجمع شملهم - وهي خطوة هامة على طريق إعادة بناء الثقة وتعزيز بناء السلام. ووفرت البعثة وسائل نقل بين البيبور وبوشالا وبييري وجوبا لنقل العائدين.

72 - وأجرت البعثة 21 تقييماً للمخاطر في إطار سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان قبل أن تقدم المساعدة في مجال السفر والمساعدة المادية إلى القوات الأمنية غير التابعة للأمم المتحدة دعماً لتنفيذ عملية السلام.

(أ) الأطفال والنزاع المسلح

73 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ارتكبت انتهاكات جسيمة في حق عشرين طفلاً (16 صبياً و 4 بنات). وتم التحقق من وقوع 11 صبياً ضحايااً للتجنيد والاستخدام، وقُتل 4 أطفال (صبيان وبنات) و 5 وشوّه أطفال (3 صبيان وبنات). وأمكن التحقق من وقوع أربع حوادث مُنِعَ فيها إيصال المساعدات الإنسانية. وسُجِّل أكبر عدد من حوادث الإضرار بالأطفال في ولاية وسط الاستوائية (10 صبيان)، وولاية الوحدة (5 صبيان و بنت واحدة)، وولاية شمال بحر الغزال (صبي واحد وبنات)، وولاية غرب الاستوائية (بنت واحدة).

74 - وارتكب جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان انتهاكات جسيمة ضد 11 صبياً. وتعدّر تحديد المسؤولين عن انتهاكات جسيمة تعرض لها 9 أطفال (5 صبيان و 4 بنات) لأنهم أصيبوا بجروح ناجمة عن متفجرات من مخلفات الحرب، وأصيب 5 أطفال (3 صبيان وبنات) في تبادل إطلاق النار بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وشباب مسلحين، وبين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وجبهة الخلاص الوطني (صبي واحد و بنت واحدة). ولم يتسنّ بعد تحديد المسؤولين عن أربع حوادث منع إيصال المساعدات الإنسانية.

75 - ونظمت البعثة 20 دورة للتوعية بمسائل حماية الطفل لفائدة 256 فرداً من قوات الأمن (201 رجل و 55 امرأة). وبالإضافة إلى ذلك، استفاد من أنشطة التوعية 315 فرداً من أفراد المجتمع المحلي (124 رجلاً و 191 امرأة)، و 38 مسؤولاً حكومياً (26 رجلاً و 12 امرأة)، وستة شركاء في مجال الحماية

(جميعهم من الرجال). ونظمت البعثة دورة تدريبية واحدة بشأن مسائل حماية الطفل لفائدة 31 مشاركاً (جميعهم من الرجال) من بينهم فيهم 15 فرداً من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، و 6 أفراد من تحالف المعارضة في جنوب السودان، و 10 مسؤولين حكوميين.

76 - ومع انتهاء تنفيذ خطة العمل الشاملة لإنهاء ومنع جميع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في جنوب السودان في 7 شباط/فبراير 2021، تحاورت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ مع اللجنة الفنية الوطنية بهدف تمديد مدة تنفيذ الخطة. وفي الفترة من 4 إلى 6 ومن 18 إلى 20 أيار/مايو، نظمت البعثة دورتين تدريبيتين لبناء القدرات والمعارف والمهارات في مجال حماية الطفل لفائدة 38 فرداً من العاملين في نظام القضاء العسكري (32 رجلاً و 4 نساء) بهدف تعزيز القدرة على تنفيذ تدابير المساءلة المحددة في خطة العمل الشاملة.

(ب) العنف جنسي المتصل بالنزاع

77 - ما زالت البعثة تلاحظ مستويات مقلقة من أعمال العنف الجنسي التي ترتكبها أطراف النزاع أو جماعات الدفاع المدني أو غيرها من العناصر المسلحة الضالعة في أعمال العنف على الصعيد المحلي. وتحققت البعثة من 14 حادث عنف جنسي متصل بالنزاع، شملت 18 ضحية، من بينها 4 بنات ورجل واحد. وتعرضت الضحايا، اللاتي تتراوح أعمارهن بين عامين و 41 عاماً، للاغتصاب (12 حالة)، والاغتصاب الجماعي (حالتان)، والإكراه على التعري (حالتان)، ومحاولة الاغتصاب (حالتان). وتُسببت 6 حوادث إلى جماعات الدفاع المدني، و 6 حوادث إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، وحادث واحد إلى جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان، ولم يتسَّن تحديد المسؤولين عن حادث واحد.

78 - ووقعت البعثة 8 حوادث إضافية من حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاع وقعت قبل الفترة المشمولة بالتقرير وشملت 14 ضحية (من بينهم 6 رجال). وتُسببت 6 حوادث إلى جماعات الدفاع المدني وحادثتين إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان.

79 - وظلت درجة المساءلة عن جرائم العنف الجنسي المتصلة بالنزاع منخفضة. وفي 15 نيسان/أبريل أذانت محكمة متنقلة أرسلت إلى ملكال جندياً من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان بتهمة اغتصابه في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 فتاة تبلغ من العمر 14 عاماً، وحكمت عليه بالسجن سبع سنوات وأمرته بأن يدفع للضحية تعويضات بمبلغ 500 000 جنيه جنوب سوداني (100 دولار).

دال - تهيئة الظروف المؤاتية لإيصال المساعدات الإنسانية

80 - بالتنسيق مع الشركاء في مجال العمل الإنساني، سَيَرَت البعثة حتى تاريخ 31 أيار/مايو 628 دورية طويلة المدة و 1 891 دورية قصيرة المدة لدعم تقديم المساعدة الإنسانية وضمان حماية العاملين في المجال الإنساني. ووفرت البعثة حماية عسكرية إلى 519 2 دورية متكاملة، وسَيَرَت 353 1 دورية للحماية العسكرية لدعم القوافل والشركاء في مجال العمل الإنساني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية. وحتى 6 أيار/مايو، قدمت شرطة الأمم المتحدة الدعم 73 مرة لإيصال الخدمات الإنسانية في مواقع حماية المدنيين ومخيمات المشردين داخليا.

81 - وقدمت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام الدعم لعمليات المسح لكشف الذخائر المتفجرة وإزالتها وتدميرها، وشمل ذلك تقييم حالة المواقع المحددة لإنشاء مراكز العمل الإنساني في ولايتي

جونقلي وغرب بحر الغزال. ونفذت عمليات مسح وتطهير للطرق الواصلة بين كويتا في ولاية وسط الاستوائية وبوشالا في ولاية جونقلي، لكي يتسنى لبرنامج الأغذية العالمي إيصال المساعدات الغذائية إلى أكثر من 15 000 مستفيد. وعمل 28 فريقاً على تطهير ما مجموعه 4,6 ملايين متر مربع من الأراضي.

هاء - المرأة والسلام والأمن

82 - نظمت البعثة، بالشراكة مع منتدى متقفات جنوب السودان، في 9 و 10 آذار/مارس، منتدى بشأن الدور القيادي للمرأة ومشاركتها في الحياة السياسية. وشاركت في هذا الحدث الذي بث بشكل مباشر على شبكة الإنترنت 20 امرأة بالحضور شخصياً، وانضم إليهن أكثر من 8 000 مشاهد. وكان من بين المتحدثين الرئيسيين نائبة الرئيس ورئيسة مجموعة الشؤون الجنسانية والشباب ربيكا نياندينق دي مابوير؛ ووزيرة الشؤون البرلمانية والأمنية العامة بالنيابة للحركة الشعبية لتحرير السودان؛ ووزيرة الشؤون الجنسانية وحماية الطفولة والرعاية الاجتماعية؛ والمستشارة الرئيسية للشؤون الجنسانية في اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها؛ وممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة. واختتم المنتدى بإصدار توصيات للحكومة بشأن وضع سياسات وإجراء إصلاحات تراعي المنظور الجنساني في إطار الاتفاق المنشط.

83 - وفي الفترة من شباط/فبراير إلى أيار/مايو، قدمت البعثة دعماً تقنياً إلى فريق الرصد والدعوة المعني بالمرأة والسلام والأمن في جنوب السودان لإعداد تقريره التأسيسي عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية. وخلص التقرير إلى وجود ثلاثة أحزاب سياسية فقط ترأسها نساء من أصل 14 حزبا، وإلى أن جميع الأحزاب السياسية المسجلة اعتمدت في دساتيرها أهدافاً مرحلية تتضمن اتخاذ إجراءات إيجابية بشأن تمثيل النساء بنسب تتراوح بين 25 و 35 في المائة. وظل تمثيل المرأة في التعيينات الوزارية ومناصب حكام الولايات أدنى من الحصص المحددة التي تبلغ 35 في المائة (15 في المائة و 19 في المائة على المستوى الوطني وعلى مستوى الولايات، على التوالي).

84 - وفي الفترة من 10 شباط/فبراير إلى 3 نيسان/أبريل، قدمت البعثة الدعم إلى فريق الرصد والدعوة المعني بالمرأة والسلام والأمن في جنوب السودان للمشاركة في خمسة برامج حوار إذاعية وبرنامج حوار تلفزيوني للارتقاء بمشاركة المرأة بشكل مُجدٍ وإيصال صوتها للمشاركة في توجيه عملية صنع القرار العام وإرشادها والتأثير عليها في جميع جوانب المشاركة الاستراتيجية في سبيل الحفاظ على السلام. وفي الفترة من 26 إلى 28 نيسان/أبريل، عقدت البعثة ومنظمة حواء دورة لتدريب المدربين بشأن مهارات الدعوة لتعزيز قدرات النساء بناء السلام.

85 - وفي إطار الاحتفال باليوم الدولي للمرأة في 8 آذار/مارس، عقدت البعثة حلقة نقاش افتراضية بعنوان *دور المرأة القيادي في تعزيز المساواة بين الجنسين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام*. وأنشأت البعثة شبكة من جهات التنسيق المعنية بالمساواة الجنسانية لتعزيز تنفيذ استراتيجية البعثة بشأن الشؤون الجنسانية والمرأة والسلام والأمن في جميع المهام التي صدر بشأنها تكليف.

86 - وفي 31 آذار/مارس، أعلنت نائبة الرئيس ربيكا نياندينق دي مابوير منتدى القيادة النسائية لجنوب السودان. و قدمت البعثة الدعم التقني واللوجستي والمالي لهذا الحدث.

سادسا - ملاك موظفي البعثة، وحالة النشر، والسلوك والانضباط

- 87 - في 30 نيسان/أبريل، بلغ عدد الموظفين المدنيين في البعثة 2 271 موظفاً، منهم 886 موظفاً دولياً (254 امرأة، أي 28,7 في المائة)، و 385 1 موظفاً وطنياً (200 امرأة، أي 14,4 في المائة)، و 388 فرداً من متطوعي الأمم المتحدة (159 امرأة، أي 41 في المائة).
- 88 - وبلغ قوام الشرطة 1 691 فرداً (من أصل عدد الأفراد المأذون بهم البالغ 2 101 فرد)، منهم 479 فرداً من أفراد الشرطة (145 امرأة، أي 30,3 في المائة)، و 1 165 فرداً من وحدات الشرطة المشكلة (294 امرأة، أي 25,2 في المائة)، و 47 موظفاً من موظفي شؤون السجون (18 امرأة، أي 38,3 في المائة).
- 89 - ومن أصل قوام القوات المأذون به البالغ 17 000 فرد، بلغ قوام قوات البعثة 14 878 من الأفراد العسكريين، منهم 217 من ضباط الاتصال العسكري (42 امرأة، أي 19,4 في المائة)، و 400 من ضباط الأركان العسكريين (74 امرأة، أي 18,5 في المائة)، و 14 261 من أفراد الوحدات العسكرية (714 امرأة، أي 5,9 في المائة).
- 90 - وفي 7 أيار/مايو، انتهت عملية نشر مشتركة بين البعثات تمثلت في نشر سرיתי مشاة ومفرزة طيران في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.
- 91 - ومع عودة الحكومة إلى فرض تدابير الإغلاق المرتبطة بجائحة كوفيد-19 في شباط/فبراير، تأخر استئناف الزيارات الميدانية الرامية إلى مراجعة سجلات المخاطر المرتبطة بسوء السلوك وخطط العمل، وخصوصاً تلك المتصلة بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ومع ذلك، أُنجزت زيارة إلى المكتب الميداني في بانتيو في الفترة من 8 إلى 10 شباط/فبراير.
- 92 - وواصلت البعثة حوارها عبر الإنترنت مع فرقة العمل المعنية بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وكذلك مع المجموعة الفرعية المعنية بالعنف الجنساني، لتوفير تدابير استجابة منسقة على نطاق المنظومة للاستغلال والانتهاك الجنسيين. وقدمت البعثة دورات تدريبية لفائدة الموظفين المعنيين العاملين في الآليات المجتمعية لتسجيل الشكاوى ولفائدة 67 فرداً من أفراد المجتمعات المحلية في أويل ورمبيك ويامبيو (41 رجلاً و 26 امرأة).
- 93 - ووفقاً للسياسة المتبعة، فإن جميع المعلومات المتصلة باحتمالات السلوك غير المرضي وسوء السلوك جُهزت في الوقت المناسب. وفي الفترة من 1 شباط/فبراير إلى 31 أيار/مايو، سُجِّل 32 ادعاء في نظام تتبع إدارة الحالات.
- 94 - وسُجِّل ادعاء واحد بشأن حالة استغلال وانتهاك جنسيين. وظل جميع ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين الذين تم التعرف عليهم يتلقون الدعم من كبيرة موظفي البعثة المعنية بحقوق الضحايا في جنوب السودان.

سابعا - الانتهاكات المخلة باتفاق مركز القوات والقانون الدولي الإنساني وأمن موظفي الأمم المتحدة

95 - بلغ مجموع انتهاكات اتفاق مركز القوات التي سجلتها البعثة حتى 30 أيار/مايو 135 انتهاكا، مقابل 54 انتهاكا في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ومن بين تلك الانتهاكات، انطوى 115 انتهاكا على قيود على التنقل فرضتها الحكومة، على نحو أعاق قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها.

96 - واستمرت حالات منع وصول دوريات البعثة في مختلف أنحاء البلد. وما زالت الآلية المشتركة للتحقق والرصد التابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان تصرّ على ضرورة أن يقرّ مقرها في جوبا جميع مستندات الدوريات البرية والجوية للبعثة المتعلقة بتبادل المعلومات وضمن سلامة الطيران.

97 - ومن مجموع حالات تقييد حرية التنقل الذي بلغ 115 حالة، كانت هناك 92 حالة ناتجة عن عدم إقرار المستندات المتصلة بتبادل المعلومات أو ضمن سلامة الطيران سواء على مستوى المقر أو محليا على مستوى الولايات. وفي ولاية غرب بحر الغزال، فرضت الآلية المحلية المشتركة للتحقق والرصد التابعة للولاية شروطا إضافية تتمثل في ضرورة إقرار مسؤوليها في أو جميع المستندات المتصلة بتبادل المعلومات بشأن الدوريات البرية التي تسييرها البعثة، رغم إقرار تلك المستندات من قبل مقر الآلية المشتركة للتحقق والرصد في جوبا. وبناء على ذلك، أصدرت الآلية المحلية المشتركة للتحقق والرصد في أو تعليمات إلى قوات الأمن الحكومية في مختلف نقاط التفتيش بمنع مرور دوريات البعثة التي لا تحمل مستندات أُقرت محليا.

98 - وفي ولاية وسط الاستوائية، أوقف جنود قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان عند نقطة تفتيش جسر لوري دوريتين منفصلتين تابعتين للبعثة متجهتين من جوبا إلى تالي - تندلو (لتقييم الحالة الأمنية والإنسانية ولردع حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاع). كما منع أفراد قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان/جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان في نقطة التفتيش الواقعة قرب مقر بيلام مرور دوريتين أخريين مرسلتين من جوبا إلى تركاكا لتقييم الحالة الأمنية والحوار مع السلطات المحلية المعينة حديثا. وفي ولاية غرب الاستوائية، أُلغيت 16 رحلة استطلاعية تابعة للبعثة بسبب رفض الآلية المشتركة للتحقق والرصد على مستوى المقر والمستويات المحلية إقرار ضمانات سلامة الطيران.

99 - وتواصل الحكومة فرض حظر وقيود على استيراد السلع والمعدات المخصصة لاستخدام البعثة بشكل حصري. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، احتُجز في مركزي نيمولي ونيسيتو الحدوديين، رهنا بإبراز ترخيص استيراد، ما مجموعه 175 شاحنة تابعة لمتعاقدين مع البعثة تحمل مؤن ولوازم البعثة، بما في ذلك إمدادات حصص الإعاشة الميدانية، وشاحنات تحمل شحنات إعادة إمداد الوحدات، لاستخدام البعثة بشكل حصري. وفي 31 أيار/مايو، كانت 8 شاحنات من أصل 175 شاحنة لا تزال محتجزة في مركز نيمولي الحدودي. وفرضت رسوم جديدة تعرف باسم "ضريبة عصير الفواكه" على جميع الشاحنات التابعة لمتعاقدين مع البعثة تحمل عسائر الفواكه لاستهلاك قوات البعثة بشكل حصري. ونتيجة لذلك، تكبدت البعثة تكاليف احتجاز الشاحنات وتخزين الشحنات في الموانئ بلغت 1 079 500 دولار و 268 770 دولارا على التوالي، ولا تزال هذه التكاليف تتراكم يوميا.

- 100 - وما فتئت البعثة تؤكد للسلطات أن تبادل المعلومات هو لأغراض التنسيق فقط، وأن البعثة ليست مطالبة بالحصول على موافقات لتنفيذ المهام المحددة في ولايتها. ومع ذلك، فإن أفراد الأمن في مختلف أنحاء البلد منعوا دخول دوريات البعثة في مناسبات عديدة.
- 101 - ولا يزال مكان وجود اثنين من موظفي الأمم المتحدة الوطنيين اعتقلا في عام 2014 مجهولا. ولم تسمح الحكومة للبعثة بالوصول إليهما ولم تقدم معلومات عن حالتها. وسجلت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير 3 حالات جديدة انطوت على اعتقال واحتجاز أفراد البعثة. ولم تبلغ الحكومة البعثة رسميا عن حوادث الاعتقال والاحتجاز على النحو المطلوب بموجب اتفاق مركز القوات.
- 102 - وتواصل الحكومة تأخير إصدار تأشيرات دخول إلى جنوب السودان لأفراد البعثة النظاميين من خارج الوحدات الذين تم نشرهم حديثا. ويؤثر التأخير في تجهيز تراخيص الدخول والتأشيرات تأثيرا سلبيا على تسريح الأفراد العسكريين العاملين في البعثة وتناوبهم ونشرهم في الوقت المناسب.
- 103 - وسجلت البعثة أربعة حوادث منعت فيها عناصر تابعة للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وعناصر ميليشيات مسلحة، وصول أفراد البعثة على نحو أعاق قدرة البعثة على إجراء عمليات رصد وتحقيق بشأن حالة حقوق الإنسان في المناطق التي يسيطر عليها الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان - ولا سيما في ولايات أعالي النيل وشرق وغرب ووسط الاستوائية.
- 104 - وواصلت البعثة توجيه مذكرات شفوية وإجراء اتصالات منتظمة لإبلاغ الحكومة بالانتهاكات. وتُطلع البعثة الحكومة أيضا على مصفوفة شهرية للحوادث تعدّ لعرضها على مجلس الأمن.
- 105 - وفي 31 أيار/مايو، شاركت البعثة بناء على طلب وزارة الخارجية والتعاون الدولي في مناقشات رفيعة المستوى مع الحكومة بشأن القيود المفروضة على التنقل، واختُتمت المناقشات بالفهم على عقد اجتماعات منتظمة لمناقشة كيفية تحسين تنسيق أنشطة الأمم المتحدة وإزالة أي عوائق.

ثامنا - أداء العناصر النظامية

- 106 - أُجريت تقييمات بشأن ثماني وحدات تابعة لقوة البعثة (خمس كتائب مشاة، وسرية مشاة، ووحدة بحرية، ووحدة طيران)، ومقر قطاع واحد. وبيّن التقييم أن أداء وحدتي مشاة كان بمستوى يفوق المتوسط؛ وأن أداء ثلاث وحدات كان ممتازا. وكان أداء وحدتي الطيران والبحرية بمستوى يفوق المتوسط. ولم يُنجز بعد تقييم سرية المشاة. وإضافة إلى ذلك، بيّن تقييم مقر القطاع أن أداءه كان بمستوى يفوق المتوسط. وقيم مقر قيادة القوة، بدعم من مكتب الشؤون العسكرية، كتيبة مشاة باستخدام الشكل الجديد لتقرير الأداء العملي. وبيّن التقييم أن أداء الوحدة كان مُرضيا (أي أن المعايير قد استوفيت). ولكفالة التحسين المتواصل، يُرسل إلى جميع الوحدات التي تخضع لتقييم الأداء تقرير كامل يُستخدم كأساس لإعداد خطط تحسين الأداء. ويجري مقر القوة ومقر القطاع زيارات متابعة، تكون مقررة مسبقا أو مفاجئة، للتحقق من تطبيق الإجراءات التصحيحية المطلوبة.
- 107 - وفي الفترة من 16 إلى 18 شباط/فبراير، قيمت أفرقة التفتيش الداخلية ثلاث وحدات من شرطة الأمم المتحدة. واستنادا إلى عدة معايير، من بينها الولاية والقيادة والسيطرة، والمهام المتصلة بحماية المدنيين، والتدريب، والسلامة، والصحة، بيّن التقييم أن أداء وحدتين كان مُرضيا وأن أداء وحدة ثالثة كان متميزا. واستجابة للتوصيات المنبثقة عن هذه التقييمات، تجري شرطة الأمم المتحدة دورات تدريبية داخل

البعثة وتيسر إمكانية خدمة المعدات المملوكة للوحدات، عند الاقتضاء. وفيما يخص الأداء في مجال تحقيق التكافؤ بين الجنسين، تجدر الإشارة إلى أن إحدى وحدات الشرطة المشكلة تضم أكثر من 50 في المائة من النساء.

النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء

108 - إن النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء يتيح للبعثة وضع إطارٍ للنتائج يتضمن أهدافاً مشتركة بين العناصر تشمل جميع مكونات البعثة، من أجل التنسيق وإنجاز الولايات وتقييم الأداء استناداً إلى ولاية البعثة.

تاسعا - الملاحظات والتوصيات

109 - إن التقدم المحرز في التعيينات على مستوى الولايات والحكومات المحلية، والجهود التي يبذلها الرئيس لبناء توافق في الآراء بين السلطات المعنية، تشكل تطورات إيجابية. ومع ذلك، لا يزال الطرفان مقصّرين في تطبيق الحصص المخصصة للمرأة في تعييناتهما، وأحثهما على التقيد بمنح النساء حصة 35 في المائة في جميع مؤسسات الحكم على النحو المنصوص عليه في الاتفاق المنشط.

110 - وينبغي أن تُعالج على وجه السرعة حالات التأخر في تنفيذ الأحكام الرئيسية المتعلقة الواردة في الاتفاق المنشط. وتُشكّل إعادة تشكيل المجلس التشريعي الوطني الانتقالي تطورا إيجابيا، وإنني أدعو إلى تفعيله على وجه السرعة. وأدعو أيضا إلى الإيثار إلى إنشاء قيادة موحدة للجيش وتخريج القوات الموحدة اللازمة.

111 - وأدعو الطرفين إلى التوصل على وجه السرعة إلى اتفاق بشأن مدة الفترة الانتقالية وتاريخ الانتخابات عند انتهائها. وإن إجراء انتخابات حرة وعادلة وسلمية وفقا للاتفاق المنشط أمر أساسي للحفاظ على السلام وحشد الدعم للتنمية.

112 - وأجدُ في استمرار وقف إطلاق النار أمرا مشجعا. ومع ذلك، يساورني القلق من تزايد العنف على المستوى المحلي في أجزاء عديدة من جنوب السودان. ولقد صُدمتُ بالحوادث التي استهدفت المشردين داخليا في ملكال وأدت إلى مقتل ثلاثة مدنيين أثناء مراسم أداء الحاكم المعين حديثا اليمين. وأحث الحكومة على محاسبة الجناة. ولا يزال القلق يساورني أيضا بشأن الحالة في أعالي النيل، حيث تتواصل الاشتباكات بين ميليشيات مابان وقوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان الاشتباكات حول تعيين مفوض المقاطعة الجديد. وأدعو الحكومة إلى تيسير الحوار بين القبائل المعنية من أجل التوصل إلى حلول دائمة، وأؤكد أن البعثة قادرة على الحفاظ على وجود رادع لحماية المدنيين والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والأصول المستخدمة في الأنشطة الإنسانية.

113 - وأثني على الدور الذي تؤديه جماعة سانانت إيجيديو، وأرحب بالالتزامات التي قطعها تحالف حركات المعارضة في جنوب السودان وحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة في نيفاشا، كينيا. ومع ذلك، أحث الطرفين على الامتثال بصرامة لالتزامهما بوقف إطلاق النار وأدين الهجوم الذي وقع مؤخرا على ثكنات قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في ولاية وسط الاستوائية. وأحث الطرفين على الامتثال

لالتزاماتهما، وأشجّع على إدماج تحالف حركات المعارضة لجنوب السودان إدماجا كاملا في آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية.

114 - ولا تزال الاحتياجات الإنسانية مرتفعة بسبب النزاع والتشريد والصدمات المناخية وجائحة كوفيد-19 وضعف الاقتصاد ومحدودية الخدمات الأساسية. ويقدر أن نحو 7,2 ملايين شخص أو 60 في المائة من مجموع السكان يواجهون مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي في الفترة بين نيسان/أبريل وتموز/يوليه، وأن 108 000 شخص يواجهون مستويات كارثية من انعدام الأمن الغذائي. وتعزز هذه التحديات الأسباب الجذرية لأوجه الضعف التي يعاني منها جنوب السودان، وتخلق حواجز إضافية في وجه تنفيذ التزامات البلد حيال خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ولذلك، فإن أحتّ المجتمع الدولي على سد الفجوة في التمويل الإنساني، على نحو يتيح إيصال المساعدة إلى أكثر من نصف سكان البلد.

115 - وما زلت أشعر بقلق عميق إزاء التقارير التي تفيد بوقوع تهديدات وأعمال عنف ضد العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية والأصول المستخدمة في الأنشطة الإنسانية، وأدعو إلى تيسير سبل الوصول الآمن دون عوائق لجميع عمليات الأمم المتحدة. وأدعو الحكومة إلى ممارسة مسؤوليتها عن تيسير إيصال المساعدة الإنسانية من خلال توفير الأمن الملائم والظروف التمكينية. وألاحظ أيضا التقارير الشهرية عن انتهاكات اتفاق مركز القوات التي تستهدف البعثة وتؤثر سلبا على قدرتها البعثة على تنفيذ ولايتها، ولكني أمل في أن إنشاء لجنة جديدة رفيعة المستوى تضم كبار ممثلي البعثة وحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة سيحسن التعاون مع البعثة بشأن هذه المسألة.

116 - وأرحب بالتعاون المستمر بين حكومة جنوب السودان والبعثة في توفير الحماية للمشردين داخليا في مخيماتهم التي تخضع الآن للسيطرة السيادية الحكومية. وستواصل البعثة المضي قدما في عملية انتقال موقع ملكال لحماية المدنيين، حسبما تسمح به الظروف وتماشيا مع ولايتها.

117 - وأجد علامات مشجعة في الجهود التي تبذلها حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة للمضي قدما في تنفيذ الفصل الخامس من الاتفاق المنشط. وفي هذا الصدد، أدعو الحكومة والاتحاد الأفريقي إلى إنجاز عملية التوقيع على مشروع النظام الأساسي ومذكرة التفاهم من أجل تفعيل المحكمة المختلطة.

118 - وفي 11 تموز/يوليه، سيبلغ جنوب السودان الذكرى السنوية العاشرة لاستقلاله. وفي هذه المرحلة الهامة، أدعو قادة جنوب السودان إلى تنشيط جميع الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في جنوب السودان، فضلا عن تسوية جميع القضايا المعلقة مع جيرانه.

119 - وأخيرا، أعرب عن تقديري للأفراد النظاميين والمدنيين التابعين للبعثة ولفريق الأمم المتحدة القطري، الذين واصلوا العمل على تحقيق السلام وتحسين ظروف الحياة في خضم جائحة كوفيد-19. وأشكر ممثلي الخاص، نيكولاس هايسوم، والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، وأعترف بالجهود الحيوية التي يبذلها في سبيل تحقيق السلام رؤساء دول وحكومات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية؛ ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، موسى فقي محمد؛ والأمين التنفيذي للهيئة، وركنه غيبهيو؛ والمبعوث الخاص للهيئة، إسماعيل وايس؛ وجماعة سانت إيجيديو.